مجلة البـاحث للـدراسات الأكـاديـمـيـة
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 08 / العدد: 02 / السنة: 2021 / ص ص: 415 - 429

الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد

Transparency as a Legal Approach to Curb Corruption

تاريخ الإرسال: 2019/03/24 تاريخ القبول: 2019/07/01

آمال بوهنتالة
جامعة باتنة1- الجزائر
amelunivdroit@yahoo.fr
بن لعامر وليد *
جامعة باتنة1- الجزائر
walidbenlameur57@gmail.com

ملخص:

تعد الشفافية من المسائل الإصلاحية والتي تلعب دورا مهما في عملية القضاء والحد من الفساد بكافة أشكاله، الكشف عن أنشطة الدولة التخطيطية والتنفيذية إلى المواطنين، وذلك قصد تفعيل عملية مشاركة المواطن في عملية خلق وصنع القرار، كما تعد الشفافية من أهم محاور التنمية الإقتصادية ودفع المجتمع بالنهوض، ولقد أبرمت العديد من الاتفاقيات في هذا المجال من أجل تكريسها وتعزيزها في دول العالم، كما يلعب المجتمع المدني دوراً كبيراً في هذه العملية من خلال دوره الوقائي بكافة وسائله لخلف ثقافة الشفافية بما يتماشى وعملية الحد من الفساد.

الكلمات المفتاحية: مكافحة الفساد؛ الإدارة؛ الشفافية؛ المشاركة؛ الرقابة.

Abstract:

Transparency is a reform issue that plays an important role in the process of elimination and the reduction of corruption in all its forms, exposing the state's planning and executive activities to citizens in order to activate the process of citizen participation in the process of creation and decision-making. Transparency is also one of the most important axes of economic development and society. In addition, civil society has played a major role in this process through its preventive role in all its means to succeed a culture of transparency in line with the process of reducing corruption.

Keywords: *Anti-corruption; Management; Transparency; Participation; Oversight.*

* - المُؤلِف المُراسل.

مقدمة:

يعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية عرفتها المجتمعات على مر العصور، وذلك لما تلعبه هذه الظاهرة في إنتهاك المبادئ والقواعد القانونية التي تهدف للحفاظ على

المصلحة العامة، حيث أن الفساد ينطوي في جوهره على أفعال تعتبر إنحرافا ضمن نطاق الأعمال المتصلة بالحياة العامة، وكذا في محيط الأعمال الخاصة، كما أنه يرتبط بفكرة الإثراء على حساب المال العام والخدمات العامة دون وجه حق، من خلال الحصول على الفوائد المالية والخدمات بطريقة غير مشروعة، حيث أن انتشار هذه الظاهرة يعد مؤشرا قويا على تدني فعالية الرقابة الحكومية وضعف القانون وغياب التشريعات الفعالة، وبذلك يؤدي إلى تعطيل الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث عن حماية فعالة للحد من هذه الظاهرة.

وتعد مسألة الشفافية من أهم طرق التنمية والإصلاح الإداري في إطار الحكم الراشد للوقاية والحد من الفساد، ولقد تبنت الاتفاقيات الدولية والتشريعات الداخلية هذا المبدأ كونه يعد من القضايا التي تعمل الدول المتقدمة لإبرازه كوجه من أوجه الديمقراطية، ومظهرا من مظاهر الحضارة، حيث توفر الشفافية أمانا أكثر للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة أو تؤثر على مستوى الإنتاجية، وفي هذا الإطار توجهت الجهود في سبيل تفعيل هذا المبدأ إلى إبرام اتفاقيات دولية تكفل التطبيق الحقيقي للشفافية في إطار الحد من ظاهرة الفساد، وأهم هذه الجهود في مجال الشفافية سنركز على منظمة الشفافية الدولية دون أن ننسى الدور الوقائي الذي يلعبه المجتمع في مكافحة الفساد حيث أنهما لعبا دورا بارزا في تعزيز مفاهيم الشفافية كإحدى الوسائل المهمة في مواجهة الفساد الإداري والمالي، والإسراع في البحث عن الحلول التشريعية المناسبة التي تتواءم مع بيئتها الداخلية من جهة، وتحقيق المساعي الدولية التي تبذلها المنظمات الدولية وتفعيل السبل وتحقيق جهود العمل المبذولة من أجل رسم ووضع الخطط المستقبلية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاعة الشفافية في الحد من ظاهرة الفساد؟**

وذلك ما سنحاول الإجابة عليه من خلال المحورين التاليين:

المحور الأول: مفهوم الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: الجهود الدولية لتفعيل الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد.

المحور الأول: مفهوم الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد

تعتبر الشفافية من أهم الإستراتيجيات التي تعمل على تحقيق التنمية، وترشيد سلوك الأفراد وتطوير الشراكة والتعاون في التعامل مع المؤسسات والعاملين، حيث أن الشفافية تعد من أهم المتطلبات التي يرتكز عليها الإصلاح الإداري للقضاء على البيروقراطية والحد من ظاهرة الفساد.

أولا- تعريف الشفافية:

الشفافية هي إحدى المصطلحات الحديثة التي استخدمتها الجهات المعنية بمكافحة الفساد في العالم معبرة عن ضرورة إطلاع الجمهور على منهج السياسات العام، وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها من رؤساء دول وحكومات ووزراء وكافة المعنيين في مؤسسات الدولة، وذلك بغية الحد من السياسات غير المعلنة أو ما يعرف بـ(خلف الكواليس)، التي تتسم بالغموض وعدم مشاركة الجمهور فيها بشكل واضح.

هناك العديد من التعاريف المتعلقة بهذا المصطلح والتي لم تظهر إلا بعد تفشي ظاهرتي الفساد الإداري والمالي، حيث تعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها "حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير لمعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة واكتشاف الأخطاء."[1]

ويعرفها صندوق النقد الدولي بأنها "الإنفتاح على الجمهور فيما يتعلق بهيكل ووظائف المحاسبة العمومية للقطاع العام، والذي من شأنه تقرير المساءلة وتثبيت المصلحة."[2]

ويرى الأستاذ طيب تزيني " أن الشفافية تعتبر أهم وأوسع من مفهوم الديمقراطية ذاتها، لأن الديمقراطية قد لا تتمتع بالشفافية بالضرورة خاصة عندما نجد أن درجة كبيرة من عدم الشفافية تشوب مجالات عدة في نظمها، والتي من المفروض أن تكون تشاركية وخاصة المجالات التي تمس القضايا لدى المواطن، وعليه فإن الشفافية هي

نقيض الغموض أو السرية في العمل وهي تعني توفير المعلومات الكاملة عن الأنشطة العامة للصحافة والرأي العام والمواطنين الراغبين في الإطلاع على أعمال الحكومة، وما يتعلق بها من جوانب إيجابية من وضوح للإجراءات وصحة ومصداقية المعلومات والبيانات الخاصة بالوحدات والمؤسسات السياسية والإقتصادية والاجتماعية الخاصة والعامة، وكذا وضوح العلاقات فيما بينها من حيث التخطيط والتمويل والتنفيذ والوصول إلى الغايات والأهداف المعلنة مسبقا، أو من جوانب سلبية بعلاقة ذوي العلاقة من ذوي الخدمات التي يقدمها الجانب الأول وحقهم في الحصول والوصول إلى المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب[3].

ثانيا- أهمية الشفافية:

للشفافية أهمية كبيرة في تحقيق التنمية، وتجسيد عملية الإصلاح الإداري، والعمل على رفع الجودة الإدارية، وتظهر أهمية الشفافية من خلال النقاط التالية[4]:

1. تساعد الشفافية على خلق مناخ للإبداع، فهو بذلك يعمل على إبعاد كل السلوكيات غير السوية داخل مختلف التنظيمات الإدارية والسياسية.

2. تعتبر الشفافية آلية فعالة من أجل القضاء على الفقر ورفع المستويات المعيشية، وتحقيق الحكم الراشد والإدارة الديمقراطية والإصلاح الإداري للحد من الفساد.

3. تعتبر الشفافية من بين وسائل نجاح الإدارة سواء كانت عامة أو خاصة في أداء وظائفها ونجاعة أعمالها.

4. إستخدام الشفافية في العمليات الإدارية يترتب عليه توفير والوقت والتكاليف وتجنب الفوضى وكل ما يؤدي إلى تعطيل سير هذه العملية.

5. ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث يكون أداء العمل جماعيا وكذلك تكون المحاسبة على التجاوزات بشكل جماعي.

6. يتمتع الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية المطبقة لهذا المفهوم باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم الوظيفية، الأمر الذي يعزز الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية المستمرة، الأمر الذي يجعل قرارات الأفراد أكثر شفافية ومصداقية.

7. العمل على إحداث تغيير في ثقافة المنظمة حتى يتكون لدى الأفراد العاملين قدرة إيجابية خالية من الروتين.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

8. تأكيد مصداقية أي منظمة أمام الرأي العام والحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الدولية.

9. خلق ممارسة سياسية ونزاهة في أداء العمل الحكومي.

10.تعمل الشفافية على منح الانحراف وإزالة المعوقات البيروقراطية وتبسيط الإجراءات وسرعة الإنجاز بعيدا عن الاجتهاد الشخصي.

11.تعد الشفافية مسألة محورية في عملية التنمية وذلك لكونها تعمل على تحقيق الديمقراطية والحكم الراشد، وتأكيد حق المواطن في فهم ومراقبة وتقييم القرارات التي يتخذها المسؤولين وتدعوا للانفتاح الإداري.

12.تساعد الأفراد في التعبير عن ذواتهم، الأمر الذي من شأنه رفع درجة الرضا الوظيفي للأفراد ويساهم في الارتقاء بمستوى الأداء النوعي وجودة النتائج[5].

ثالثًا- عوامل نجاح الشفافية:

إن العمل على تحقيق الشفافية لا يتأتى إلا من خلال توفير جملة من العوامل التي تعمل على تفعيل تأكيد دورها في تجسيد المنظمة الإصلاحية للإدارة قصد الحد من الفساد، وتتمثل أهم العوامل في نجاح الشفافية ما يلي[6]:

1. ضرورة وجود بيئة عملية: حيث تعمل على توفير التدابير الضرورية والتي من شأنها التحقق من أداء المؤسسات لوظائفها والتعرف على مكامن النقص بالنسبة لإجراءات معينة.

2. العمل بسياسة الدوران الوظيفي: بحيث لا يستمر الموظف وخاصة كبار الموظفين في الموقع الوظيفي الواحد لمدة زمنية طويلة، لأن ذلك يؤدي إلى الروتين والتعامل مع الموقع كحق مكتسب، ولعل تدوير الموظفين هو نوع من التدريب وتكامل المعلومات.

3. تهيئة بيئة عملية صحية تقوم على إرضاء العاملين والمتابعة الموضوعية وبث روح الجماعة: لا شك أن الموظف الذي يتحقق له الرضا الوظيفي سيكون أكثر حرصا من غيره على الإلتزام بالممارسات الإدارية السليمة، والإبتعاد عن الممارسات الفاسدة كما أن المتابعة المستمرة لأداء العاملين في المراحل المختلفة تساعد على اكتشاف

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الإنحرافات أولا بأول قبل تفاقمها وكذلك إلتزام العاملين داخل المؤسسة بروح الجماعة والعمل معا كفريق واحد يترتب عنه صعوبة انتشار الفساد فيما بينهم.

4. تبسيط إجراءات العمل بشكل يسمح بأداء المنافسة دون تعقيد: ويندرج ضمن ذلك نشر المعلومات والبيانات وتوفير الأدلة عن إجراءات عمل المؤسسة واقتصار الإجراءات الضرورية ما أمكن ذلك، حيث أن الإدارة لا تقتضي بالشفافية امتناع العاملين عن اجتناب المخالفات فحسب ولكن الإلتزام أيضا بالإبلاغ عن مخالفات الغير إن حدثت.

5. تأمين الموظف الذي يكشف التجاوزات أو الإنحرافات: ويتلخص التأمين في حمايته من النقل أو الفصل أو الحرمان من المزايا المالية التي يحصل عليها، وذلك قصد تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن تجاوزات الرؤساء.

6. ضرورة تنظيم دورات تأهيلية للموظفين في كافة الجهات قصد تكريس الشفافية والعمل على تطبيقها: وهو ما يؤدي إلى خلق ثقافة تنظيمية أساسها الوضوح والإفصاح وحرية التعبير.

7. اتخاذ الإجراءات ذات العلاقة باختيار أو تعيين الموظفين، أو مكافأتهم أو تقييمهم، أو نقلهم، أو انتدابهم، أو بأي أمر من الأمور المتعلقة بشفافية ونزاهة مطلقة وبمنأى عن أي اعتبارات.

وتنص المعايير الدولية على ضرورة توافر العناصر التالية لتحقيق الشفافية وتفعيل نجاحها[7]:

- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية بما يتفق مع القواعد القانونية المكتوبة والمنشورة.

- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها المعلومات الواجب توفيرها، وكذا المواعيد التي يجب نشرها فيها، والمسؤولية القانونية المترتبة في حالة الإخلال بعدم نشرها

- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.

- أن توفر المؤسسات الحكومية البيانات التي يحتاجها المواطن والقطاع الخاص لوضع الخطط المستقبلية وتقدير معدلات المخاطر الاستثمارية.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- أن تكون النصوص والقوانين واللوائح والتعليمات والإجراءات في متناول المواطن وأصحاب الأعمال.

- أن يتم توفير البيانات الأساسية عن الأداء الإقتصادي في وقت سريع وملائم.

- أن يتم توفير البيانات الرئيسية المتعلقة بالمالية العامة بشكل مفصل ودقيق وسريع.

- أن يتم توفير نصوص الدراسات والبحوث التي تقوم بها الدوائر الحكومية والتي تمس بحياة المواطنين بشكل مباشر.

- أن تقوم الدوائر الحكومية بشكل دوري وكلما اقتضت الضرورة ذلك بوضع نصوص السياسات والإجراءات والخطط التي تتبناها في متناول الجمهور.

وبالرجوع لأحكام المادة 20 من قانون مكافحة الفساد التي نصت على المهام التي تقوم بها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، فإن مهامها تعد من بين التدابير القانونية التي سعت إليها الجزائر من أجل تكريس وتعزيز مبدأ الشفافية وذلك من خلال المهام التالية[8]:

- إقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.

- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد ومكافحته لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد وأخلاقيات المهنة.

- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الناجمة عن الفساد.

- جمع ومركزة واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها، لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية وعوامل تقديم توصياتها لإزالتها.

- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.

- تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية ودراسة واستغلال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

- الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع ذات علاقة بالفساد.

- ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية المنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، التي ترد إليها من القطاعات والمتدخلين المعنيين.

- السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

رابعًا- الأداء الوظيفي للشفافية في مكافحة الفساد:

هناك ربط للشفافية بنجاح الأداء الحكومي والتقليل من ظاهرة الفساد، الأمر الذي جعل الدول تعمل على تنمية الأجهزة الحكومية من خلال إرساء مبدأ الشفافية، حيث يصبح بمقدورها مراقبة الحكومات ومحاسبتها من خلال التأكد من مدى تعزيز مبدأ الشفافية، وأهم الأداءات الوظيفية للشفافية في مكافحة الفساد من خلال:

1. تعزيزها للحكم الراشد والعمل على وضع مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين وتعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية، كما تلتزم الدول بإخضاع إجراءات الترقية والتفويض للمعايير الموضوعية مثل الجدارة، الإنصاف، وبالتالي ضمان أن تكون الخدمات العامة محكومة بمبادئ الكفاءة والشفافية.

2. توسيع فكرة المزية والتي تسهل كل عطية أو هبة أو أي منفعة أخرى، فقد تكون ذات طبيعة مادية مثل المال المنقول أو العقار، وقد تكون ذات طبيعة معنوية كالترقية، وبالنسبة لتوسيع فكرة المزية كأداء وظيفي لتفعيل الشفافية في مكافحة الفساد فقد أخذت به منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، الأمر الذي أدى إلى تجسيد مبدأ المنافسة النزيهة في المعاملات التجارية الدولية.

3. منع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة وتقديم يد العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد وتفعيل الشفافية، وهذا ما جسده البنك الدولي كاستجابة سريعة لمقتضيات كشف الفساد[9] حتى تصبح أكثر كفاءة وأكثر خضوعا للمساءلة وبالتالي أكثر شفافية.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

4. وضوح الأدوار والمستويات وعلانية عمليات الموازنة للاطلاع العام، وهذه بمجملها دعائم لتكريس الشفافية المالية التي يقوم بها صندوق النقد الدولي، حيث أن التمييز الواضح بين الأنشطة الحكومية والأنشطة التجارية ووجود إطار قانوني يوضح وينظم إدارة المالية العامة لكي يتعامل بمزيد من الوضوح مع قضايا الشفافية المتعلقة بالأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية، والقضايا المماثلة المتعلقة بالترتيبات التعاقدية بين الحكومة والقائمين على القطاع العام والقطاع الخاص.

وبالنسبة لعلانية عمليات الموازنة التي تعتبر أداة الحكومة الأساسية لوضع وتفقد السياسات المالية العامة، وبالتالي فالمعلومات المقدمة في الموازنة السنوية يجب أن تغطي كافة الأنشطة المالية العامة بصرف النظر عن الترتيبات المؤسسية التي تتم وفقا لها تلك الأنشطة، وزيادة التأكيد على أهمية الشفافية فيما يتعلق بنوعية الافتراضات، وواقعية الموازنة عموما، وهذا لا يتأتى إلا من خلال[10]:

أ.إتاحة المعلومات للاطلاع العام: حيث يؤكد هذا المبدأ على ضرورة نشر المعلومات الشاملة على المالية العامة والتي قد تتوفر في وثائق الموازنة أو في تقارير المالية العامة، والتي يجب أن تكون موصوفة وصفا دقيقا للمخاطر المالية والخصوم الاحتمالية وكذا الأنشطة شبه المالية العامة والنفقات الضريبية.

ب. ضمان صحة البيانات والمعلومات: وذلك بهدف ضمان الحكومة لمعايير جودتها مع ضرورة إخضاع تلك المعلومات إلى فحص مستقل، حيث يجب أن يستوفي بيانات المالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، وإخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية ذات الفعالية الأكيدة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية.

ج. تعزيز الوعي الأخلاقي لدى المواطنين لمحاربة الفساد الإداري قصد تنمية المعايير الأخلاقية للمواطنين.

المحور الثاني: الجهود الدولية لتفعيل الشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد

لقد شهد المجتمع الدولي تغيرا ملحوظا في الكفاح العالمي ضد الجرائم المالية والإدارية من خلال تزايد حجم الآليات المكرسة للحد من الفساد، وذلك بظهور آليات متعددة الأطراف والتي أنشأت خصيصا لهذا الغرض من خلال العمل على تكريس

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

الشفافية وإلزام العديد من الدول بضرورة الأخذ بها بغية تخطي عقبة خطر الفساد الدولي والذي سيتعاظم دوره، وفي هذا الصدد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية بهدف بذل جهودها وتقريب وجهة نظرها والوقوف على المواطن المتعلقة بهذه الجرائم، حيث ظهرت العديد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية لتكريس الشفافية في الحد من الفساد على جميع الأصعدة، وتعتبر منظمة الشفافية الدولية وهيئات المجتمع المدني من أكبر الآليات نشاطا وفعالية في مكافحة الفساد والقضاء على الجرائم المترتبة عنه.

أولا- منظمة الشفافية الدولية:

أنشأت منظمة الشفافية الدولية سنة 1993 ويقع مقرها ببرلين، وهي من أكبر المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال إعداد الدراسات والإحصائيات والجداول الخاصة بترتيب الدول من حيث انتشار الفساد فيها، وذلك لكونها تسعى إلى زيادة فرص مساءلة الحكومات ومحاربة الفساد فيها[11].

فهي ترى أن مشكلة الفساد مشكلة عالمية تحتاج إلى مبادرة على نطاق واسع ولا يمكن القضاء عليها إلا من خلال نشر التقارير بالفساد وفضح الجهات التي تمارسه سرا أوعلانية لزيادة الوعي العالمي من خلال الفروع القومية للمنظمة، ووضع خطط طويلة المدى من أجل تأسيس شعبة من ذوي الاهتمامات بشأن العالم لخلق إرادة سياسية قامعة للفساد وكافة الجرائم المالية[12]، لذلك اجتمعت الدول في تجمع عالمي قوي للعمل على إنهاء الأثر المدمر للفساد وتكمن مهمتها في التزامها في الكشف عن الفساد حول العالم، كما يجب على الدول استخدام المساعدات المالية لتدعيم المؤسسات الحكومية وتدعيم قضاء مستقل، كذلك يجب أن يكون القضاة أنفسهم خاضعين للقوانين، فتهتم بتكريس جهودها في مكافحة الفساد والقضاء على الجرائم فهي تعمل بكل نشاط وفعالية منذ تأسيسها على تشجيع صياغة اتفاقيات دولية للقضاء على الفساد بكافة أشكاله.

لقد ارتكز عمل منظمة الشفافية الدولية من أجل محاربة الفساد والقضاء على الجرائم المالية على جملة من الأهداف والقواعد الأساسية وهي:

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

1. **النزاهة:** التي تعتبر من القيم الأخلاقية التي يجب التحلي بها أثناء أداء الوظائف العامة ومباشرة الخدمات العمومية.

2. **الشفافية:** أي الاهتمام بمبادئ الديمقراطية والمشاركة السياسية والشفافية والمساءلة على المستويين المحلي والدولي، فهي تعمل على لفت أنظار وسائل الإعلام والمجتمع المدني بكل أطيافه على أخطار الفساد، والكشف عن الأضرار التي تسببها لا سيما في البلدان النامية[13].

ومن أجل تجسيد هذه المعايير والأسس وبحث متابعة قضايا الفساد طورت منظمة الشفافية المؤشرات التالية:

أ.مؤشر مدركات الفساد: وهو الذي يعمل على تقسيم وترتيب الدول طبقا لدرجة وإدراك وجود الفساد بين المسؤولين السياسيين في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد ويستند إلى دراسات متنوعة، يصدر من خلالها أراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارة الحكومية المعنية حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها ونظرياتهم إلى مدى انتشار الفساد والرشوة، حيث يضم معلومات مستمدة من إحصائيات خلال السنتين الماضيتين كما يقيم حجم الفساد في مختلف دول العالم من قبل خبراء مقيمين داخل البلاد أو خارجها، وذلك حسب تقدير درجات الفساد في مختلف دول العالم من خلال ترتيب الدول حسب الدول الأقل فسادا[14].

ب. مؤشر دافعي الرشاوي: وهو يقيس من وجه الشركات الصناعية والمتعددة الجنسيات والتي قد تدفع رشاوي للمسؤولين الحكوميين في الدول الأخرى لتسهيل أعمالها ولتصدير منتوجاتها لتلك الدول[15].

ج. التقرير العالمي الشامل: ويركز بشكل عام على الفساد في قطاع معين من القطاعات الحيوية في مختلف مناطق العالم، وحمل النزاهة لهذه الفروع مما دفعت برؤساء العالم الدول إلى الإفصاح عن ممتلكاتهم الخاصة.

ونشر التقرير العالمي لأول مرة سنة 2001 كسبيل من السبل الدولية المعززة لمبدأ الشفافية قصد الحد من ظاهرة الفساد[16].

وعليه فإن الهدف الأساسي للمنظمة كما جاء في ورقتها التأسيسية هو الحد من ظاهرة الفساد على المستوى الدولي عن طريق اتحاد عالمي بتقويم نظم النزاهة والشفافية العالمية من أجل متابعة ممارسات الفساد وكشف ملفاته، والوقوف على ندى انتشاره وتورط المسؤولين في مختلف دول العالم، كما تعمل منظمة الشفافية الدولية على زيادة الوعي بمخاطر الفساد وتشجيع المجتمع الدولي على مراقبة ومساءلة الحكومة على مختلف الصفقات مع رجال الأعمال المتورطين في قضايا الفساد[17].

ولقد كان لمنظمة الشفافية الدولية العديد من الإنجازات في مجال مكافحة الفساد والقضاء على الجرائم المالية، فهي تعمل على زيادة فروعها بشكل مستمر في مختلف أنحاء العالم نظرا لما تلعبه الشفافية في دور كبير في معالجة قضايا الفساد على المستوى الدولي.

ثانيا- منظمات المجتمع المدني:

لقد أصبح وجود منظمات المجتمع المدني من ضمن المؤشرات التي تقيس تقدم الدول وتطورها، ويلعب المجتمع المدني دورا مكملا لدور الدول سواء بمفردها أو باشتراكها مع دول أخرى أو منظمات دولية حكومية، حيث لها دور حيوي ومؤثر في إطار تنشيط الحراك المجتمعي في مكافحة هذه الظاهرة.

ويقصد بالمجتمع المدني كل الجمعيات مثل جمعيات حماية المستهلك، جمعيات النزاهة والشفافية، النقابات، التجمعات، الصحافة، مجالس حقوق الإنسان، ومنظمة مراسلون بلا حدود، وهي منظمات تتمتع بالنزاهة والشفافية وليس لديها أي توجه سياسي تتمتع بالاستقلال المادي حتى لا يتم استغلالها من قبل جهات أجنبية من أجل تحقيق مآربها[18].

وتظهر جهود منظمات المجتمع المدني في تعزيز الشفافية من أجل الحد من ظاهرة الفساد من خلال الدور الوقائي الذي تلعبه وذلك من خلال:

1. **التوعية الاجتماعية:** حيث يعمل المجتمع المدني على خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعزز لقيم النزاهة بين كافة شرائح المجتمع، وذلك باستعمال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى الوعي وعقلية المواطن

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، هذا الأخير الذي يؤثر سلبا في بنية المجتمع والإقتصاد[19].

2. **إعداد الدراسات والبحوث:** وذلك عن طريق الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد من أجل نشرها وتقييمها وتمكينها من ذلك بغية كشف الممارسات المتعلقة بالفساد، وإعداد التقارير المتعلقة بالدراسات حول الفساد في قطاع معين وفي دولة معينة، وكذا فضح الممارسات الفاسدة والعمل على تعبئة الرأي العام وإضفاء الشفافية والمساءلة من خلال إعداد البحوث والدراسات حتى تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد بكل أشكاله.

3. **التعاون المتبادل:** وذلك من خلال تنسيق جهودها وتكاملية أعمالها من خلال إنشاء الشبكات المحلية، والانضمام إلى الشبكات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، حتى يتسنى لها القيام بتبادل المعلومات والتجارب والخبرات ورسم الخطط وتنفيذ البرامج المشتركة، مما يعمل على تكريس الجهود بصورة سليمة وتحقيق الأهداف المنشودة من أجل إقرار سياسات عادلة وديمقراطية تنسجم مع حاجات ومصالح مجتمعاتها المحلية[20].

خاتمة:

في ختام هذه الورقة البحثية المتعلقة بالشفافية كمقاربة قانونية للحد من ظاهرة الفساد نجد أن الشفافية تعد مسألة مهمة من المسائل الناجحة في خلق التنمية الإقتصادية والإصلاح الإداري في إطار الحكم الراشد للوقاية من الفساد والحد منه، وذلك لكونه آلية فعالة للكشف والإعلان من جانب الدولة عن أنشطتها كافة في التخطيط والتنفيذ، ولقد كرسته الدول باعتباره مظهرا من الحضارة وتجسيد الديمقراطية وذلك لما تلعبه الشفافية من دور كبير في وصول المعلومات الكاملة عن الأنشطة الحكومية وما يتعلق بها، حيث تظهر أهميتها في تجسيد عملية الإصلاح الإداري وخلق مناخ للإبداع داخل مختلف التنظيمات الإدارية والسياسية لنجاعة أعمالها للحد من الفساد، حيث تعمل على تعزيز الرقابة لتكون قرارات الأفراد ذات مصداقية وهي بذلك تعد أحد أهم مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة ودفعها للمجتمع

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

بالتقدم والتطور، وهذا لا يتأتى إلا بتوفير جملة من العوامل والتي من شأنها التعرف على مكامن النقص.

ولقد برزت العديد من الجهود الدولية لتكريسها، وتعد منظمة الشفافية الدولية بإحصائياتها ومؤشراتها في تحديد درجة الفساد لدى الدول ومدى وجود الشفافية في مناخها الوظيفي من أهم الجهود المبذولة في هذا المجال، دون أن نتناسى الجهود المبذولة من طرف المجتمع المدني بكل أطيافه في خلق ثقافة مناهضة للفساد من خلال تعزيز لمفهوم الشفافية من خلال التوعية الاجتماعية للمواطنين من أجل تعزيز مفهوم النزاهة والشفافية في الحد من الفساد بكل أشكاله.

وعليه نقدم التوصيات التالية:

1. إجراء المزيد من التحسين والتطوير للعمل الحقيقي وهذا بتوظيف أساليب جد متطورة وإنشاء مراكز مراقبة تعمل على تكريس الشفافية.
2. تعديل المنظومة القانونية بما يتماشى مع الشفافية من خلال وضع الميكانيزمات والآليات الضرورية لتحقيق الشفافية.
3. الاستفادة من التجارب الدولية والخبرات العالمية في مجال تعزيز الشفافية.
4. القيام بدراسات وتقييمات حول مكامن الضعف التي تعتري الأداءات الحكومية في تكريس الشفافية وبذل الحلول للقضاء عليها.
5. بلورة مشاركة المجتمع المدني في الكشف عن جرائم الفساد والمساهمة في التبليغ في حالة غياب الشفافية.
6. إعداد دورات تأهيلية وتدريبية لتكريس الشفافية على مستوى الإدارات والمعاهد والجامعات.

الهوامش والمراجع:

(1)- عصام عبد الفتاح عطر: الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 260.

(2)- عماد صلاح عبد الرزاق/الشيخ داوود: الفساد والإصلاح، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2003، ص 146.

(3)- الحاج علي بدر الدين: جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2015- 2016، ص 473.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X

[4]- المرجع نفسه، ص 475، 474.

[5]- محمد بن محمد أحمد الحربي: درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود" السعودية"، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 1، العدد6، 2012، ص317.

[6]- الحاج علي بدر الدين: المرجع السابق، ص476.

[7]- بوزيد السايح: سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مخبر الجامعة" المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد العدد 10، 2012، ص58.

[8]- المادة 20 من القانون 06-01، المؤرخ في 20 فبراير2006، المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، عدد14 الصادرة في 2006/03/08، وانظر كذلك:

- حسين فريجة: المجتمع الدولي ومكافحة الفساد، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الخامس، مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص46.

[9]- عبير مصلح: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، أمان للنزاهة والمساءلة، فلسطين، 2007، ص37.

[10]- الحاج علي بدر الدين: المرجع السابق، ص 479، 480.

[11]- عبير مصلح: المرجع السابق، ص 87.

[12]- حاحة عبد العالي: الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص 40، 41.

[13]- لموسخ محمد: دور الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: www.univ-media.dz .

[14]- سايح بوزيد: المرجع السابق، ص61.

[15]- لموسخ محمد: المرجع السابق.

[16]- بوسعيود سارة: دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية الاقتصادية (دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا)، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص93.

[17]- المرجع نفسه، ص93.

[18]- حسين المحمدي بوادي: الفساد الإداري، لغة المصالح، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص170.

[19]- المرجع نفسه، ص176.

[20]- عصام عبد الفتاح مطر: المرجع السابق، ص486.

EISSN: 2588-2368_____ISSN: 2352-975X